Al-Mukhtar Journal of Economic Science 09 (1): 82-91, 2022
Doi: https://doi.org/10/54172/0t421687

مجلة المختار للعلوم الاقتصادية
AL-MUKHTAR JOURNAL OF ECONOMIC SCIENCE
OMAR AL-MUKHTAR UNIVERSITY, LIBYA
E-ISSN: 2415-4059
Website: http:// mjes.omu.edu.ly

الاطار السياسي والقانوني لانتخابات الرئاسة الليبية 24 ديسمبر 2021

The political and legal framework for the Libyan presidential elections December 24, 2021

حسين يوسف القطرونى
استاذ مساعد – قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد– جامعة بنغازي
alkatrony@yahoo.com

عبد الحفيظ عبد السلام محمد
محاضر– جامعة بنغازي– المرج

الكلمات الدالة:
الاطار السياسي والقانوني لانتخابات الرئاسة الليبية

انتخابات 24 ديسمبر 2022

الملخص

من خلال دراستنا للإطار السياسي والقانوني للانتخابات الرئاسية المقبلة في 24 كانون الأول (ديسمبر)، نستنتج أن البيئة السياسية للانتخابات هي بيئة مضطربة وغير مستقرة. إذا كانت البيئة الدولية تشكل إلى حد كبير إجماعاً سياسياً وجبهة موحدة تدعم إجراء الانتخابات في موعدها، فإن البيئة الداخلية ستكون عكس ذلك تماماً. هناك عراقيل ومعيقات أمام الانتخابات بشكل يهدد إما تقدمها أو نتائجها، ولعل هذا ما دفع الولايات المتحدة إلى إصدار قانون لدعم استقرار ليبيا وعقد باريس مرمرة والتهديد بفرض عقوبات على هؤلاء. إعاقة العملية الانتخابية. تم استبدال الإطار القانوني للانتخابات المتمثل في القانون رقم 1 لسنة 2021 بشأن انتخاب رئيس الجمهورية بالانتقاد لبعض الأحزاب والمعارضين السياسيين لمجلس النواب.

ABSTRUCT

Through our study of the political and legal framework for the upcoming presidential elections on December 24, we conclude that the political environment for the elections is a turbulent and unstable one. If the international environment largely constitutes a political consensus and a united front supporting the holding of the elections on time, the internal environment is quite the opposite. There are obstacles and obstructions to the elections in a way that threatens either its progress or its results, and perhaps this is what prompted the United States to pass a law to support the stability of Libya and to convene the Paris Marmara and threaten sanctions against those obstructing the electoral process. The legal framework for elections represented in Law No. 1 of 2021 regarding the election of the president is replaced Criticism of some parties and political opponents of Parliament.

المقدمة

مع اقتراب عملية الانتخابات الرئاسية في ليبيا والتى تعد حدث تاريخي وسياسي فارق في حياة الامة الليبية منذ نشأت الدولة في عام 1951م على يد الملك الراحل ادريس السنوسى. ورغم الدلالات السياسية التي يحملها توقيت الانتخابات وهو 24 ديسمبر الا انه منذ الاستقلال والى الان لم يكن للشعب الليبي ارادة سياسية في اختيار من يحكمه لأول مرة في تاريخه عن طريق التصويت المباشر وبطريقة ديمقراطية اذا ما قدر لها النجاح. تشكل البيئة السياسية أحد أبرز المحددات الواقعية لحركة هذه النصوص الدستورية في التطبيق، والممارسة من كافة القوى السياسية في العمل الانتخابي وعلى رأسها سلطات الدولة، وكذلك القوى السياسية على اختلافها، والمرشحون وبرامجهم الانتخابية والأهم تأثيرها على البيئة النفسية– السياسية، أو المزاج السياسى السائد، والذى يؤثر ضمن عوامل أخرى على مسار العملية الانتخابية وعلى بعض اتجاهات التصويت.

لذلك يتلخص التساؤل الرئيسي للدراسة فى التالي:–

- **ما هو الاطار السياسي والقانوني لانتخابات الرئاسة الليبية ؟ وماهي انعكاساتها المتوقعة على العملية الانتخابية في 24 ديسمبر؟**

كما تنطلق الدراسة من الافتراض التالي:–

"إن طبيعة البيئة السياسية والقانونية المضطربة والتي تشكل منهما الاطار السياسي والقانوني لانتخابات الرئاسة 24 ديسمبر قد تشكل عائقا امام اتمام مراحل العملية الانتخابية".

فيما يتعلق بمنهجية البحث المتبعة، فقد اعتمدت الدراسة على استخدام "المنهج المقارن" للمقارنة بين الاطارين السياسي والقانوني لانتخابات 24 ديسمبر.

1. التعرف اهمية انتخابات الرئاسة الليبية كحدث تاريخي في حياة الامة الليبية.
2. التعرف على الاطار السياسي لانتخابات 24 ديسمبر.
3. التعرف على الاطار القانوني لانتخابات 24 ديسمبر.

محار الدراسة

المحور الاول: الاطار السياسي لانتخابات الرئاسة الليبية 24 ديسمبر

تعتبر الانتخابات عامة أحد أهم مناحي دراسة النظم السياسية، ومدى قياس "دمقرطة" أي نظام سياسي من عدمه، فإلى جانب دراسة علاقات السلطة والنفوذ، وسبل اتخاذ القرار، ومتابعة حركة حقوق الإنسان في المجتمع، وآليات التعامل بين جميع المؤسسات السياسية في الدولة سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وتعد الانتخابات أحد الوسائل المهمة في مجال التفاعل السياسي داخل النظم السياسية المختلفة، وأحدى مؤشرات عملية الدمقرطة والحكم الرشيد (**11–10: www.albawabhnews.com/468892:2021**).

لكن عملية التحول الديمقراطى لا تعتمد على صناديق الانتخابات فقط أي انها لا تعتمد على الاطار القانوني وما يمثله من اجراءات ادارية وقانونية بل يعتمد بشكل كبير على الوعى الانتخابي والايمان الحقيقي بالديمقراطية كفكر وسلوك معا.

إن قواعد العملية الانتخابية البرلمانية السابقة في ليبيا منذ تاريخ 7-7-2012 م كان لها دلالات واضحة على اتجاهات السلوك الانتخابي من حيث شروط الانتخابات، والإطار الدستوري والقانوني المنظم للعملية الانتخابية، والبيئة التنافسية الداخلية التي جرت فيها الانتخابات، والتي اثرت بشكل او باخر في نمط وطرق تصويت الناخبين في ليبيا. وتتسم انتخابات الرئاسة 24 ديسمبر بأهمية خاصة، على عدة مستويات قد تغير من قواعد العملية الانتخابية بكاملها نظرا لاختلاف البيئة السياسية التى ستجرى فيها الانتخابات. وعليه يمكن رصد اهم متغيرات الاطار السياسى للانتخابات في العناصر التالية:-

أولًا، البيئة الدولية لانتخابات 24 ديسمبر

تشكل البيئة الدولية عامل ضغط على السطات في ليبيا حاليا من اجل اجراء الانتخابات في موعدها وجاء هذا الضغط في عدة مناسبات دولية اخرها مؤتمر باريس حيث شدد البيان الختامي لمؤتمر باريس بشأن ليبيا على رفض كل التدخلات الخارجية، وأهمية إجراء الانتخابات في موعدها، والالتزام باتفاق وقف إطلاق النار وجاء في البيان الختامي، أن مؤتمر باريس أكد على الاحترام والالتزام الكامل بسيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها الوطنية فضلا عن رفض كل التدخلات الخارجية.

وشدد البيان أيضا على أهمية الالتزام بالتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في 24 ديسمبر 2021 (**www.alhurra.com:2021 :10 -11**).

ورغم هذا التأكيد الدولي على موعد الانتخابات الا ان هناك خلافا دوليا لم يحل بعد حول اخراج المرتزقة الاجانب من ليبيا وكذلك تفضيل بعض القوى والدول الإقليمية لبعض المرشحين على حساب مرشحين اخرين مما يشكل عائقا من عوائق نجاح الانتخابات. وخلال الاشهر الماضية صادق مجلس النواب الأمريكي، على قانون دعم الاستقرار في ليبيا وتعديلاته، المقدم من لجنة الشؤون الخارجية في المجلس، وذلك عقب قيام 385 عضوًا بالتصويت بنعم مقابل 35 صوتًا بلا، وامتناع 12 عضوًا آخرين عن التصويت.

وقد مر القانون بسلسلة من المناقشات والتعديلات قبل أن يصل إلى صيغة الاعتماد النهائية حيث أقرت لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس في نهاية يوليو/تموز 2020، 13 تعديلا على مشروع القانون الذي يحمل اسم "دعم الاستقرار في ليبيا"، وركزت التعديلات على الحل السلمي للأزمة في ليبيا، ودعم القرارات الأممية، في ما يخص فرض حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا، إضافة إلى دعم سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.(**https://www.alquds.co.uk:2021 :10 -11**).

ويتضمن مشروع القانون مجموعة من البنود أبرزها تقديم حل سلمي للصراع في ليبيا من خلال عملية سياسية كأفضل طريقة لتأمين مصالح الولايات المتحدة، وضمان ليبيا مستقرة وموحدة، والحد من خطر الإرهاب، وتوفير السلام والفرص للشعب الليبي.

كما يشمل القانون بنداً ينص على دعم تنفيذ قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1970 (2011) و 1973 (2011)، اللذين فرضا حظرًا على توريد الأسلحة إلى ليبيا، والقرارات اللاحقة المعدلة والموسعة للحظر. كما تضمن القانون التشديد على ضرورة إنفاذ الأمر التنفيذي المتعلق بحظر الممتلكات، وتعليق دخول الأشخاص الذين يساهمون في تفاقم الوضع في ليبيا إلى الولايات المتحدة، والمصمم لاستهداف الأفراد أو الكيانات التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في ليبيا.(**https://www.alquds.co.uk:2021 :10 -11**).

وتأتي هذه الخطوة في وقت ظهر فيه تركيز الإدارة الأمريكية الواضح على الأزمة الليبية وآلية المساهمة في حلها بدءاً من دعم جهود التسوية إلى دعم الانتخابات والاستقرار الأمني والعسكري، من خلال تصريحات لعدة مسؤولين واجتماعات وزيارات عالية المستوى.

وفي ما يخص السيادة الليبية جاء في القانون دعم سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية بما يتفق مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2510 (2020) وجميع القرارات السابقة فيما يتعلق بليبيا، بما في ذلك عن طريق اتخاذ إجراءات لإنهاء العنف وتدفق الأسلحة ورفض محاولات أي طرف تصدير النفط الليبي بصورة غير مشروعة وحث الأطراف الليبية على طرد القوات الأجنبية والمرتزقة الأجنبية.

وبتاريخ 21-10- 2021م انعقد في طرابلس "مؤتمر دعم استقرار ليبيا" الذي شارك فيه ممثلون عن عدد من الدول بهدف إعطاء دفع للمسار الانتقالي قبل شهرين من انتخابات رئاسية مصيرية للبلاد وفي وقت تحاول فيه ليبيا تجاوز عقد من الفوضى الامنية والسياسية.

وحضر المؤتمر الدولي الأمينة العامة المساعدة للأمم المتحدة للشؤون السياسية روزماري دي كارلو ورئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيا يان كوبيتشو إضافة إلى وفود 31 دولة .

وتكمن الأولوية بالنسبة إلى المجتمع الدولي في إجراء الانتخابات البالغة الأهمية في ليبيا ولكن التي لا تزال تحيط بها شكوك كثيرة بسبب الانقسامات الداخلية الحادّة.

ويقول الخبير في مركز "غلوبل إينيشياتيف" للأبحاث عماد الدين بادي لوكالة الأنباء الفرنسية من جنيف إنّ أحد أبرز التحديات يكمن في "التركيز على الحركة الحالية من أجل الإفادة منها للتوصّل إلى استقرار ليبيا، لأن دولا عدة تريد لليبيا أن تستقر، حتى لو بشروطها الخاصة."

وهناك تحد آخر يتمثل في "التركيز على نتائج مؤتمر برلين لأن جزءا من سبب عقد هذا المؤتمر هو التوصل إلى نسخة ليبية من آلية برلين.

وعُقد في برلين في مطلع 2019 مؤتمر دولي حول ليبيا تعهّدت خلاله الدول العمل على إخراج المرتزقة الأجانب من ليبيا والالتزام بعدم إرسال السلاح إليها وذلك للمساعدة في وقف الحرب في هذا البلد.لهذا يمكن القول ان هذا المؤتمر وغيره من الجهود الأخرى الدولية كلها تستند على مخرجات مؤتمر برلين كإطار دولى للعمل السياسى في ليبيا .

ثانيًا: البيئة الداخلية لانتخابات 24 ديسمبر

تأتى الانتخابات الرئاسية يوم 24 ديسمبر في اطار مجموعة من الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية مش، ومحونة بالتوتر فحالة الاستقطاب السياسي والخطاب الإعلامي و السياسي المشحون بالصراع المبنى على اسس جهوية. ويمكن رصد عناصر البيئة الداخلية للانتخابات الرئاسية في النقاط التالية:

1- بيئة سياسية وامنية مضطربة وغير مستقرة

ويمكن تخليصها فيما يلى:

ا- الانقسام السياسي والاجتماعي بين الطبقة السياسية الحاكمة فى ليبيا.

ب- تردى الحالة الاقتصادية لأغلب فئات المجتمع ومشاكل المرتبات والسيولة واغلاق الجامعات كلها ظروف سيئة قد تشكل حالة من الاحباط والعزوف عن المشاركة فى الانتخابات.

ج- تصاعد التهديدات المباشرة من بعض الطبقة السياسية بإفشال الانتخابات فى حال فوز اطراف اخرى يعتبرونهم خصوما لهم.

د- ضعف الطبقة الحاكمة سابقا وحاليا وتدنى قدرتها على ادارة الدولة واعادة بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية. وكذلك عدم قرتها على معالجة المشاكل الاساسية للمواطن وتحسين الخدمات المقدمة له شكلت ردود افعال سلبية منهم تجاه الطبقة السياسية بجميع مراحلها.

هـ- رغم تردى الاوضاع المعيشية لأغلب المواطنين الا ان المعرفة العميقة بالشؤون السياسية اقتصرت لدى بعضهم على تغريدات مواقع التفاعل الاجتماعي، وبعض الشعارات الحقوقية والتعبئة على الواقع الافتراضي دون الوعى بقدرتها على التظاهر والاحتجاج المؤثر على صناع القرار.

2- العنف الانتخابي

العنف الانتخابي ممكن ان يعرف بانه أذى أو تهديد بأذى لأى فرد أو ممتلكات مشتركة فى العملية الانتخابية أو للعملية الانتخابية نفسها أثناء فترة الانتخابات. يلاحظ على أن العنف لا يُعَرف فقط بأنه يشتمل على الأذى ولكن ايضاً التهديد بالأذى كأحد عناصر تعريف العنف الانتخابي. الترهيب وأيضاً التهديد الشفوى قد يكون فعالاً كالعنف الجسدى الحقيقى فى التأثير على سلوك الناخبين والمرشحين للانتخابات بطريقة تفيد القائمين بالتهديد.

- **الدول التي يحدث فيها أعمال العنف الانتخابي**

يمكن القول أن هناك أربعة أصناف من الدول التى من الممكن أن حدث فيها العنف الانتخابي

أ. الدول التى فى مرحلة الانتقال من الحكم الفاشيستي أو حكم الحزب الواحد إلى سياسة الأحزاب المتعددة.

ب. الدول التى تسعى لتدعيم الديموقراطية فيها والتى لازالت عرضة للصدمات التى تختبر قدرة النظام السياسى على الصمود.

ج. مجتمعات ما بعد الحروب والتى ينظر فيها للانتخابات علي أنها هى أول خطوات تأسيس السلام ولكن لا يزال فيها بعض التصدعات الواضحة فى المجتمع.

د. المواقف التى يتطلب فيها الأمر اللجوء إلى الاستفتاء الشعبى للتصديق على اتفاقيات السلام أو لتدعيم سيادة أحد الأحزاب السياسية (11- 10 :2021 https://webcache.googleusercontent.com).

- **انواع العنف الانتخابي**

فى ورقة خاصة بالمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والتى ركزت على العنف الانتخابى حدد شيف فيشر خمسة أنواع من العنف الانتخابى يمكن أن تحدث:

1. صراع حول الهوية يمكن أن يحدث خلال عملية التسجيل عندما يفشل اللاجئين والمهاجرون بسبب الصراعات إثبات أو إعادة إثبات هويتهم الرسمية المعترف بها. وينتج عن ذلك أن يبقى هؤلاء السكان محرومين من المشاركة فى العملية السياسية مما يؤدى إلى احتمال نشوء صراع داخل العملية الانتخابية.

2. صراع الحملات الانتخابية يمكن أن يحدث حيث أن المتنافسين يسعون إلى إفساد حملات الخصوم وإرهاب الناخبين والمرشحين ويستخدمون التهديدات والعنف ليؤثروا على مشاركة الناخبين.

3. الصراعات أثناء الاقتراع يمكن أن تحدث فى اليوم المحدد للانتخابات عندما تحدث المنافسات السياسية فى لجان الاقتراع. وهذا النوع يمكن أن يكون امتدادا لصراع الحملات الانتخابية والتى تمتد إلى اليوم المحدد للانتخابات أو يمكن أن يكون عنفاً مقتصراً على اليوم المحدد للانتخابات فقط. وفى الغالب نادراً ما يحدث صراع الاقتراع بدون أن يكون قد حدث صراع فترة الحملة الانتخابية.

4. صراع النتائج يمكن أن يحدث فى المنازعات حول نتائج الانتخابات وعدم قدرة آليات التقاضى فى حل هذه المنازعات فى الوقت المناسب بطريقة عادلة وشفافة. الطريقة التى يتم بواسطتها إبلاغ النتائج يمكن أن تكون موضع صراع.

5. صراع إعلان النتائج يمكن أن يحدث عندما يتم التلاعب فى الانتخابات بحيث لا يصل الخاسرون إلى المشاركة فى الحكم. إن تصميم النظم الانتخابية هو عامل هام فى تفادى هذا النوع من الصراعات وخصوصاً فى الدول التى خرجت حديثاً من صراعات وتكون وسيلة مثالية للحفاظ على السلام عندما تجد الفصائل التى كانت تتحارب فى الماضى مكاناً لها فى الحكم.

ادوات التخفيف العنف الانتخابي

أ- الصراعات الانتخابية وخريطة المخاطر: رسم خريطة دقيقة للصراعات الدائرة الآن والقائمين بها والعوامل التى يزيد من خطورة العنف الانتخابى هى خطوة أولى ضرورية لتحديد أى نوع من العنف الانتخابى من المرجح أن يحدث وما هى الاستراتيجيات التى قد تعمل على تخفيفه. بيانات هذا النوع من الخرائط تفيد القائمين على العملية الانتخابية فى تقرير ما هى أدوات تخفيف العنف المعينة التى يمكن استخدامها فى حالة محددة.

ب- رصد وكتابة تقارير عن العنف الانتخابى.

ج- لجان إدارة الانتخابات الفعالة: لجان إدارة الانتخابات تلعب دوراً حيوياً فى تقليل إمكانية حدوث العنف أثناء العملية الانتخابية.

د- مراقبة الانتخابات: يمكن للمراقبة الدولية والمحلية للانتخابات توفير ضابط هام على سلوك كل من هيئة إدارة الانتخابات والأحزاب ونشطاء المجتمع المدنى خلال مدة العملية الانتخابية.

هـ- مسئولية وسائل الإعلام: تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً فى تحديد لهجة العملية الانتخابية ويجب أن تستخدم كقوة بناءة نحو التوصل إلى عملية انتخابية سلمية. إن وسائل الإعلام المحتقنة والجاهلة يمكن أن تشعل الصراعات ويجب أن يتم اتخاذ عدة خطوات للتأكد من قيام وسائل الإعلام بالتصرف بطريقة مسئولة خلال العملية الانتخابية.

المحور الثاني: الاطار القانوني لانتخابات 24 ديسمبر

إن التنظيم الدستورى لمنصب رئيس الدولة فى ليبيا، ، كان ولا يزال موضوعاً للخلاف السياسى الحاد والمحتقن الذى تم في إطاره قيام بعثة الامم المتحدة بدعوة مجموعة الحوار فى جنيف للبحث عن قاعدة دستورية بشكل سريع نظرا لاقتراب موعد الانتخابات.ولقد بنى استئناف الحوار السياسي الليبي برعاية الأمم المتحدة خريف عام 2020 متجددة الاستقرار إلى بالد مزقتها الصراعات والانقسامات السياسية طوال العقد الماضي. إذ أعاد الاتفاق الأخير بإجراء انتخابات في 24 ديسمبر الى فتح النقاش حول "القاعدة الدستورية" "اللازمة لإجراء هذه الانتخابات (11-10: 2021 .(https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/70538/QM:

أعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في 2 تموز/ يوليو 2021، انتهاء جلسات ملتقى الحوار السياسي الليبي التي عُقدت في جنيف لمدة أربعة أيام (29 حزيران/ يونيو – 2 تموز/ يوليو)، وفشلَ المشاركين في التوافق على قاعدة دستورية لإجراء الانتخابات العامة المقرّرة في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2021، وفق خريطة الطريق التي أقرّها الملتقى في جولته الأولى في تونس، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020. وشهدت الجولة الأخيرة من جلسات الملتقى تجاذبات وخلافات بين المشاركين، على خلفية الخيارات التي طُرحت لإجراء الانتخابات؛ وقد تركزت أبرز الخلافات التي أدت إلى انتهاء جولة الحوار من دون نتيجة، أساسًا، حول موعد إجراء الانتخابات الرئاسية والقاعدة الدستورية التي ستجري وفقها، في حين كانت الخلافات حول الانتخابات البرلمانية أقل حدّة، وانحصرت في عدد غرف البرلمان ومقرّه. وقد طُرحت بخصوص الانتخابات الرئاسية ثلاثة خيارات لإجرائها؛ تمثّل أولها في تنظيم الانتخابات العامة في موعدها المقرّر أواخر عام 2021، وفق قاعدة دستورية مؤقتة تسمح بترشّح الجميع دون استثناء احد. الخيار الثاني، إجراء الانتخابات البرلمانية في الموعد المحدد في خريطة الطريق وفق قاعدة دستورية مؤقتة يجري التوافق عليها، وتأجيل الانتخابات الرئاسية إلى حين معالجة النقاط الخلافية في مسوّدة الدستور التي صاغتها الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، وتنظيم استفتاء شعبي على النسخة المعدّلة. في حين ذهب الخيار الثالث إلى تنظيم استفتاء على مشروع الدستور في شهر أكتوبر 2021، ثم إجراء الانتخابات العامة في موعدها المحدّد. وإضافة إلى ذلك، ظهرت خلافاتٌ أخرى تعلقت، أساسًا، بعدد غرف البرلمان ومقرّه، وبصيغة انتخاب الرئيس؛ بين من يدعم الانتخاب الفردي المباشر ومن يرى ضرورة الانتخاب وفق نظام القائمة التي تتشكّل من رئيس ونائب له ورئيس حكومة؛ ينتمي كل واحد منهم إلى أحد أقاليم ليبيا، غير أن الخلافات الأعمق التي أدّت إلى انتهاء جولة الحوار من دون توافق كانت، أساسًا، حول الانتخابات الرئاسية.

ولهذا اصدر البرلمان الليبي، رسميا قانون انتخاب رئيس الدولة بشكل مباشر من الشعب، وقام بتحديد اختصاصاته ومهامه وشروط الترشح لهذا المنصب، وذلك بعد فشل ملتقى الحوار السياسي في التوافق على القاعدة الدستورية التي ستجرى على أساسها الانتخابات المرتقبة نهاية العام الجاري.

وفيما يلي نص المادة 12 من الفصل السادس في مشروع قانون الترشح للانتخابات الرئاسية، بشأن حق الترشح وإجراءاته: (11-10: https://parliament.ly:2021).

يشترط فيمن يترشح لمنصب رئيس الدولة ما يلي:

– أن يكون ليبيا مسلما من أبوين ليبين مسلمين.

– أن يكون ليبي الجنسية وألا يكون متزوجا من غير الليبية.

– أن يكون متحصلا على مؤهل جامعي على الأقل أو ما يعادله.

– أن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية.

– ألا يكون قد صدر في حقه حكما باتا في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.

– ألا يقل سنه يوم فتح باب الترشح عن أربعين سنة ميلادية.

– أن يقدم إقرارًا بممتلكاته الثابتة والمنقولة داخل ليبيا وخارجها وزوجته وأولاده القصّر.

– أن يودع في حساب المفوضية العليا للانتخابات مبلغا قدره 10 آلاف دينار ليبي غير قابل للرد.

– أن يقدم للمفوضية ما يفيد تزكيته بعدد 10 آلاف ناخب مصادق عليهم من محرر عقود معتمد، وفقا للإجراءات التي تضعها المفوضية.

– أن يلتزم بالإجراءات التنفيذية والقواعد الحاكمة التي تضعها المفوضية للمرشحين.

– ألا يكون موظفا بالمفوضية أو لجانها الانتخابية، أو عضوا بإحدى لجان مراكز الاقتراع.

وجاء قانون انتخاب الرئيس الليبي، الذي وضعه البرلمان وأحاله إلى بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا، في 77 مادة، حدّد من خلالها الشروط الواجب توفرها في المرشح للانتخابات الرئاسية المقبلة، وفي الناخب، وآلية انتخاب الرئيس، إضافة إلى اختصاصاته.

ووفقا للمادة العاشرة من القانون، يشترط في من يترشح لمنصب رئيس الدولة، أن يكون ليبيا مسلما من أبوين ليبيين مسلمين، وألا يحمل جنسية دولة أخرى عند ترشحه، وألا يكون متزوجا من غير ليبية أو متزوجة من غير ليبي، وألا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن أربعين سنة ميلادية.

وبخصوص صلاحيات رئيس الدولة، نصت المادة (15) من القانون على أن يتولى تمثيل الدولة في علاقتها الخارجية واختيار رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة وإقالته، كما يختار نائبا لرئيس الدولة على أن يكون نائب الرئيس ورئيس الوزراء من غير الإقليم الذي منه الرئيس.

وسيتولى الرئيس القادم لليبيا كذلك، القيام بمهام القائد الأعلى للجيش وتعيين وإقالة رئيس جهاز المخابرات العامة بعد موافقة البرلمان، إلى جانب تعيين السفراء وممثلي ليبيا لدى المنظمات الدولية بناء على اقتراح من وزير الخارجية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على ألا تكون نافذة إلا بعد مصادقة البرلمان عليها.وقد اثار القانون السابق ذكره جدلا سياسيا وقانونيا واسعا وصراعا بين الفرقاء السياسيين في ليبيا بشكل يكاد يهدد مستقبل العملية الانتخابية برمتها.

الخاتمة

من خلال دراستنا للاطار السياسي والقانوني لانتخابات الرئاسة القادمة في 24 ديسمبر نخلص الى ان البيئة السياسية للانتخابات بيئة مضطربة وغير مستقرة فإذا كانت البيئة الدولية تشكل الى حد كبير توافق سياسي وجبهة موحدة داعمة لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد فان البيئة الداخلية على العكس من ذلك تماما فهي بيئة بيها من العراقيل والمعرقلين للانتخابات بشكل يهدد اما مسيرتها او نتائجها وربما هذا ما دعي الولايات المتحدة الى اقرار قانون دعم استقرار ليبيا والى انعقاد مرمر باريس والتلويح بالعقوبات على المعرقلين للعملية الانتخابية.كما ان الاطار القانوني للانتخاب الممثل في القانون رقم 1 لسنة 2021 بشان انتخاب الرئيس محل انتقاد من بعض الأطراف والخصوم السياسيين للبرلمان.

المراجع

1- العبدل، سعد 2009، الانتخابات الضمانات حريتها و نزاهتها –دراسة مقارنة– المملكة الأردنية الهاشمية عمان، دار دحلبة، الطبعة الأولى .

2-- البدراوي، حسن2000 ، الأحزاب السياسية و الحريات العامة، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية

3- بعلي، محمد الصغير 2009 الوسط في المنازعات الإدارية طبقا للقانون08 -09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والادارية، دار العلوم للنشر و التوزيع، بدون طبعة

4- سعد، عبدو واخرون2005 ، النظم الانتخابية، دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي و النظام الانتخابي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى .

5- عبد الناصر جابي وآخرون، 2009 الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، الانتخابات التشريعية الجزائرية انتخابات استقلال ام ركود، مركز الدراسات الوحدة العربية، مشروع الدراسات الديمقراطية للبلدان العربية، الطبعة الأولى بيروت.